دور اليونيسيف في تعزيز نظم حماية الطفل السوري

د. خواثرة سامية دكتوراه في العلوم القانونية – جامعة بومرداس –الجزائر

مقدمة

يعتبر حق اللجوء من حقوق الانسان المعترف بها دوليا، خاصة وان اللاجئين هم الاشخاص اللذين انتهكت حقوقهم انتهاكا شديدا، او تعرضت هذه الحقوق الى التهديد الخطير، ومسألة اللجوء وحقوق اللاجئين هي مسألة من صميم الشرعية الدولية التي تكفل ضمانات انسانية خاصة بعدما تزايدت هذه الظاهرة مع تزايد انتهاك حقوق الانسان واهم الضمانات المقدمة هي الحصول على ملاذ آمن في دولة اخرى.

والدافع وراء دراسة اللجوء لدى الاطفال هو الاعتراف المعنوي والقانوني بضعفهم البدني والانفعالي والنفسي وحاجتهم إلى رعاية خاصة، والاعتراف بالالتزام باحترام حقوقهم وكفالتها ، وعلينا الاعتراف بأن الاحداث المؤلمة التي تقع في الطفولة اليوم ستؤثر على الفرد عندما يكبر ومن ثمة على المجتمع برمته، ويعبر انشغالنا بالبحث في معانات الطفل اللاجئ السوري عن القيمة التي نعلقها على الطفولة حرصا عليها لأنها أمل الشعوب وعليها تبني الامم مستقبلها وغدها الافضل.

وتحديد وضع اللاجئ للأطفال يتخذ ثلاث طرق يمكن أن يحصل الأطفال بموجبها على وضع اللاجئ ويجب بموجب كل الطرق تقديم الحماية والمساعدة إلى الطفل دون تمييز، فإذا كان الطفل ضمن مجموعة وكانت حركة اللاجئين كبيرة جدّاً لا تمكّن من تحديد وضع كل فرد، يمكن أن تمنح الدولة وضع اللاجئ لكلّ أعضاء المجموعة ويحصل كل طفل في المجموعة على وضع اللاجئ بصورة تلقائيّة، وإذا قدم طلب اللجوء من بالغ فعندما يمنح رأس أسرة وضع اللاجئ، من الشائع أن تمنح الدول وضع اللاجئ لكل الذين يعولهم حفاظاً على وحدة الأسرة، ويشمل ذلك الطفل المولود لوالدين لاجئين في بلد اللجوء. وقد يكون طلب الطفل فرديّ يجب أن يحصل الأطفال على إجراءات اللجوء، بصرف النظر عن سنّهم، غير أنّ الطلبات الفرديّة غالباً ما تلبّى في حالات الأطفال غير المصحوبين بوالديهم.

ويتمتع الاطفال بمعظم الحقوق الممنوحة للكبار واعتراض تنمية الأطفال ينطوي على إمكانية التأثير عليهم تأثيرا اخطر بكثير مما في حالة الكبار، فالشخص البالغ الذي يعيش في حالة نزاع مسلح والذي يتشرد عن منزله والذي لا يستطيع ان يحصل على عمل ثابت والذي يعاني من سوء التغذية وسوء المعاملة على مدى خمس سنوات قد يواصل حياته بطريقة طبيعية بعد انتهاء التشرد وأسبابه وأما الطفل الذي يعيش في نفس الحالة فقد يعاني بصورة دائمة من توقف النمو والتطور الذهني من جراء سوء التغذية وسوء

المعاملةوالطفل الذي لا تتاح له امكانية الالتحاق بالمدرسة خلال فترة التشرد قد لا يستطيع ابدا ان يستعيد ما فاته من فرصة التعليم، وقد يحرم بذلك من كثير من الفرص في المستقبل، ومن الواضح ان نفس التهديدات التي تتعرض لها نفس حقوق الانسان الخاصة بالكبار يمكن ان تؤثر على الاطفال بطريقة مختلفة وصعبة، لذلك فالأطفال يتطلبون انواعا مختلفة من حماية وتعزيز حقوق الانسان.

لقد اعترف المجتمع الدولي بالحاجة الى معايير تتجاوز تلك المعايير المحددة في الشرعية الدولية لحقوق الانسان للتصدي لأنواع محددة من الظلم والوضع الخاص بمجموعات كاملة من الأشخاص واقر المجتمع الدولي الحاجة الى أدوات برنامجية للتصدي لما للمجتمعات الضعيفة من احتياجات خاصة.

وفي حالة الاطفال تمثل اتفاقية حقوق الطفل الصك القانوني الرئيسي لمجموعة متزايدة من القوانين الدولية الخاصة بحقوق الطفل، بما في ذلك الطفل اللاجئ حيث تنص المادة 22 على أنه "يتوجب تأمين الحماية للأطفال اللاجئين، إن كانوا وحدهم أو مع والديهم، وتقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لهم من أجل التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية"، وبذلك تطبق أحكام اتفاقية حقوق الطفل على اللاجئ أيضا.

وتمثل اليونيسيف الالية الشاملة دوليا لحماية الحقوق الاساسية للطفل وتحسين وضعه داخليا وخارجيا أي خارج وطنه كلاجئ في الدولة المضيفة ، وتعد اتفاقية حقوق الطفل الصك الشرعي الذي يحدد معايير التعامل مع الطفل والذي تتخذه اليونيسيف كأساس شرعي وقانوني لتحديد وتدعيم الحقوق الدنيا التي يجب ان يتمتع بها الطفل داخل وطنه، ودور اليونيسيف هو مواجهة إحتياجات الأطفال وحماية حقوق من لا وطن له طالما يعيش في تشرد خارج وطنه يحمل مصطلح لاجئ لم يكن له يد فيه وإنما هو مكره عليه، لان الطفل يجر ويدخل لحرب أو نزاع رغما عن ارادته فهو يدفع ثمن حرب هو في الاصل لا يفهم معناها، وانطلاقا من قيم الظمير الانساني يجب تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية التي يستحقها الطفل السوري لأنه عماد أمته وسيكون بعد السلام خير وقاية وقوة وحصانة لتقدم بلده.

ومن خلال ما تقدم سوف نجيب عن مجموعة من التساؤلات و التي تمثل محور الإشكالية : ماهو دور اليونيسيف في حماية حقوق الطفل السوري؟ وماهي انجازاته لتخفيف الالام الشديدة والانتهاكات الصريحة؟ وماهي الخطط المستقبلية في حال استمرار الازمة او الحرب السورية (لا قدر الله) من اجل تخفيف المعانات الحقيقية للطفل السوري اللاجئ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات نناقش هذا الموضوع ضمن الخطة التالية:

مبحث تمهيدي:نظرة عامة على اليونيسيف

المبحث الاول: انتهاك حقوق الطفل السوري

المطلب الأول: انتهاك حق الطفل السوري في الحياة

المطلب الثاني: انتهاك حق الطفل السوري في الرعاية الصحّية

المطلب الثالث: انتهاك حق الطفل السوري في التعليم

المبحث الثاني: تقييم انجازات اليونيسيف اتجاه الطفل السوري اللاجئ

المطلب الأول: تعزيز الرعاية الصحية والتغذية

المطلب الثاني: تدعيم التعليم الآمن

خاتمة: تطرقنا فيها لنتائج البحث واقترحنا مجموعة من التوصيات التي تخدم اللاجئين السوريين، وخاصة فئة الاطفال ضحية النزاع المسلح.

مبحث تمهيدي: نظرة عامة على اليونيسيف

من أبرز الهيئات المعنية بحماية حقوق الطفل وخاصة اللاجئ والتي تطور أداؤها من خلال الازمة السورية ومعاناة اللاجئين من شعبها وخاصة الاطفال وهي اليونيسيف وهي عبارة عن صندوق أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1946/12/11 لتوفير الغذاء والدواء والمأوى والملبس لأطفال الدول التي كانت ضحية الحرب العالمية الثانية[1]، ونظرا لأداء هذا الصندوق دورا متميزا في هذا الشأن فقد اصدرت الجمعية العامة قرارها بضرورة ان يواصل الصندوق عمله بصورة مستمرة ودائمة، ولذلك تم تعديل اسمه من "صندوق طوارئ الامم المتحدة للطفولة" الى "صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة" وذلك بموجب قرارها رقم208(د-8) في اكتوبر 1953م.

ويعمل هذا الصندوق تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة[2]، على ان يقدم تقاريره بصفة دورية ومنتظمة ويقدم توصياته الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتواجد في أغلب الدول المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة، أي في أكثر من 190 دولة ومن مهامه الرئيسية حماية حقوق الأطفال المنصوص عليها في مختلف المواثيق الدولية العامة والمتخصصة من خلال المساعدة على تنفيذها على مستوى الدول التي تتواجد فيها مكاتبه عن طريق إعداد البرامج والمساعدة التقنية، ورفع التقارير تحت إشراف المكاتب الإقليمية للمنظمة إلى المجلس التنفيذي للمنظمة المتكون من 36عضو من ممثلي الدول ينتخبون لمدة ثلاثة سنوات من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدوره يقوم بوضع السياسات العامة والموافقة على البرامج، ورفع التوصيات التي تعتمدها الأمم المتحدة، ونظرا لنجاح هذا الصندوق في مجال العمل على نشر

[1]-: the intenational law on the rights of the child :Van Bueren. 1995، p 17.

2- التنظيم الدولي: د.عائشة راتب ، دار النهضة العربية، 1998، ص 252.

السلام والتقدم ورفاهية الاطفال فقد تم منحه جائزة " نوبل" للسلام عام 1965م، ثم اصبح جهازا فرعيا دائما للأمم المتحدة منذ عام 1973م.

وتمارس اليونيسيف نشاطه من خلال عدد من المكاتب الإقليمية في مناطق جغرافية معينة، وتتبع هذه المكاتب الإقليمية فروع لها منتشرة في بعض البلدان التابعة للمكتب الإقليمي. وذلك لتغطية نشاطات اليونيسيف المتعددة في خدمة وتقدم ورفاهية الأطفال[3] ،والشباب ليصبحوا قادرين على الإسهام في النهوض بمجتمعاتهم[4].

وتعمل اليونيسيف في تمويل برامجها الخاصة بالطفولة، والتي تزيد على مائة برنامج على المعونات التي تقدمها الدول الغنية التي توفر لها الجزء الاكبر من الميزانية المطلوبة، بينما تعتمد على تكملة الباقي على مواردها الذاتية الناشئة عن بيع بطاقات المعايدة وهدايا اليونيسيف، وتبرعات الاعمال والأفراد والهيئات الخاصة.

المبحث الأول: انتهاك حقوق الطفل السوري

يواجه الشعب السوري الشقيق الحرب المدمرة والتي دخلت عامها الخامس ومنهم اخواننا اللاجئين وبالتحديد الاطفال الذين يدفعون الثمن الاكبر لهذه الحرب المقيتة، من حيث تعرض حياتهم للخطر لأنهم الاكثر استهدافا كما تعرضوا لصدمات نفسية واجتماعية، بالإضافة لفقدانهم الاحتياجات اللازمة من فرص للتعلم والخدمات الصحية، فلقد انهار النظام التعليمي،لان أكثر من مليونين هم خارج المدرسة،كما تأثرت البنية التحتية الصحية الاساسية والتي أثرت على الرعاية الصحية، حيث ظهرت عدة أمراض كانت قد اختفت في الماضي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض الى الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال سوريا والتي قد تؤدي الى ضياعهم بالكامل لان الطفل السوري اللاجئ يواجه تحديات وانتهاكات هائلة وعظيمة على جميع الجبهات وفي جميع المجالات.

المطلب الأول: انتهاك حق الطفل السوري في الحياة

3- من الجدير بالذكر أنه يوجد في عمان – الأردن، مقر المكتب الإقليمي ليونسيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يوجد مكتب فرعي لليونيسف بالقاهرة . ولمزيد من التفاصيل أنظر العنوان التالي على الانترنت:WWW. Unicef org /Jordan

4- المنظمات الدولية" هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة": د.حسين عمر، دار الفكر العربي، 1993، ص 412.

تعترف كل الأديان السماوية وكل القوانين الوضعية الدولية والوطنية ان الحق في الحياة هو الحق الأصيل الذي تتفرع عنه باقي حقوق الانسان الأخرى، فإذا أهدر هذا الحق، لا قيمة لباقي حقوق الإنسان الاخرى ولا فرق في ذلك بين الكبار والصغار، اي بين الأطفال والرجال والنساء البالغين والبالغات.

ولما كان ما تقدم من اعتراف ان الحق في الحياة هو اصل الحقوق وسيدها، فكان طبيعيا ان تكفل اتفاقية حقوق الطفل له هذا الحق، حيث نصت المادة السادسة منها على ان " تعترف الدول الأطراف بان لكل طفل حقا اصليا في الحياة"[5]. ولم تكتف الاتفاقية بتأكيد حق الطفل في الحياة فقط، بل نصت على أنَّ " تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل و نموه" [6]وهذا يعني أن حق الطفل في الحياة لا يتمثل فقط في عدم الاعتداء على هذا الحق، بل في توفير الظروف الملائمة لضمان بقاء الطفل ونموه.

والإعتراف الدولي لطفل بحق الحياة يعني حرص المجتمع الدولي على تقديم الغذاء اللازم لنموه بدنيا ورعايته صحيا رعاية كاملة، ورعايته اسريا واجتماعيا، وتجريم كافة مظاهر وأفعال التعدي المباشر والغير مباشر على هذا الحق في تشريعات الدول الأطراف الوطنية، لأن حماية حق الحياة للطفل يشتمل على القيام بكل الأفعال الإيجابية التي تحافظ على حق الحياة لهذا الطفل، والامتناع عن كل الافعال السلبية التي تهدر هذا الحق[7].

وحق الحياة تبدأ ممارسته من يوم ميلاد الطفل وذلك بوصفه حقا لا يمنح إلا من الخالق تبارك وتعالى، ويرتبط بالكائن الحي وجودا وعدما على ان الغرض من النص عليه في المواثيق الدولية هو تأكيد للحق في البقاء والنمو والحماية من اي خطر يهدد هذه الحياة، وخاصة حياة الطفل باعتباره كائنا ضعيفا اعزل لا يملك شيئا من زمام نفسه.

5- راجع المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل.

[6] - François Monéger, Droit de l'enfant, Répertoire de droit international, Dalloz, tomme II. P. 6.

7- د/ منتصر حمودة سعيد، حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي،دار الجامعة العربية، الاسكندرية،2007،ص 72.

1. وتذهب المادة السادسة من الاتفاقية إلى أبعد من الفكرة التقليدية في إعطاء الأطفال الحق في الحياة إلى السؤال الأساسي أي حياة نريد للأطفال وأي نماء. وتخلص هذه المادة إلى التأكيد على حق الطفل في الحياة والنماء جسدياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً وروحياً بما يقتضي ذلك من متطلبات أساسية مرافقة لعملية النمو هذه تساعد على بلورة شخصيته وبنائها، بمعنى آخر: أحافظ على حياة الطفل وأعطي نوعية أفضل. أي التركيز على البناء النفسي والروحي وليس فقط الجسدي من غذاءٍ ودواءٍ وهواءٍ نقي بل الاهتمام بتعليم الأطفال والتركيز على ممارسة هواياتهم وتنميتها لخلق روح الإبداع لدى الطفل .

وسوريا من الدول التي انضمّت إلى اتفاقية حقوق الطفل منذ البداية، كما انضمّت إلى البروتوكول الاختياريّ للاتفاقية، المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في 17 تشرين الأول من العام 2003 الملحق رقم 18، ولكن بعد ظهور الازمة في العام 2011، والتي شكّلت نقطة تحولٍ خطِرٍ في الانتهاكات التي طالت حقوق الأطفال في سوريا. فمنذ بدء الثورة وُثّقت العديد من الحالات لأطفالٍ تم قتلهم قتلاً متعمداً. وكذلك تم اعتقال أطفال وتعذيبهم حتى الموت، وبمرور الأيام صار استهداف الأطفال بالقنص والقصف العشوائيّ والقصف بالطائرات الحربية والبراميل المتفجّرة أمراً يومياً، ويعدّ حسب دراسات وإحصاءات المنظمات الحقوقية السورية والدولية، قتلاً متعمداً بقياس نسبته إلى نسبة الفئات العمرية للضحايا والأماكن المستهدفة التي هي في غالبها أماكن مدنية.

وفي عام 2013 تم استهداف مناطق مدنية بالسلاح الكيماويّ، مما أدى إلى قتل ما لا يقلّ عن 400 طفلٍ حسب إحصائية مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، وفي الإحصائية النهائية للعام 2014 تمّ تسجيل مقتل ما لا يقلّ عن 17 ألف طفلٍ ، مما أدّى إلى حرمان ما يقارب نصف مليون طفل من أبسط حقوقهم وهو حقّ البقاء، كما تمّ اعتقال ما لا يقلّ عن 9500 طفلٍ، قتل البعض منهم تحت التعذيب، وجرح حوالي 280 ألف طفل، ونزح 4.7 مليون طفل، بينهم 2.9 مليون طفلٍ لاجيءٍ في دول الجوار السوريّ.

وتعدّ مسألة تجنيد الأطفال من الانتهاكات التي لا تقلّ خطورةً عن القتل والتعذيب والتهجير، وقد تورّطت فيها معظم الأطراف المتصارعة في سوريا، إذاً بعد مرور 26 عاماً على إقرار اتفاقية حقوق الطفل نجد أن الانتهاكات التي يتعرّض لها الأطفال في العالم بشكلٍ عامٍّ، وفي سوريا بشكلٍ خاصٍّ، لم تحصل في

تاريخ الحقوق والأمم المتحدة مما يشكّل وصمة عارٍ في جبين هذه المنظمة والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية الأخرى التي عجزت عن تأمين الحدّ الأدنى لحماية هؤلاء الأطفال[8].

ومن ضمن الحالات التي تم التحقق منها، كان هناك حوالي 400 طفل من ضمن القتلى، و500 آخرون أصيبوا بجراح. ولا تمثل هذه الأرقام سوى غيض من فيض فقط، حيث أنها تمثل 63% من جميع الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال التي تحققت منها اليونيسف عام 2015. حيث سقط معظم القتلى والجرحى من الأطفال نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي الحالات التي كان فيها من الممكن تحديد جنس الضحايا، كان 70% منهم من الذكور. وقتل 150 من هؤلاء الأطفال خلال وجودهم في المدرسة أو وهم في طريقهم إليها[9]. وتعتبر درعا المحافظة الأكثر تأثرا، تليها دير الزور، ثم إدلب وحلب وريف دمشق[10].

وبحسب منظمة أطباء بلا حدود، فإن حوالي 40% من جرحى الحرب في منطقة دمشق هم من النساء والأطفال دون سن الخامسة عشرة، ويمثلون 31% من قتلاها سنة 2015. وفي المناطق الشمالية والغربية بما فيها حلب وإدلب وحماه وحمص مثّل الأطفال دون سن الخامسة 17% من جرحى الحرب وحوالي 20% من قتلاها.

وقد ادى الوضع الاقتصادي الى زيادة اسعار المواد الغذائية خاصة المستوردة منها كبعض الاساسيات مثل الزيت والأرز والعدس، وانخفض انتاج الأغذية المحلية اضافة الى ذلك كما ان اسعار المواد الغذائية في بعض المناطق كتلك التي قطعت عنها الامدادات المنتظمة ارتفعت بشكل خيالي بحيث لم يعد بمقدور السكان شرائها حتى وان كانت متوفرة، زادت عوامل كهذه من الضغط الذي تعاني منه الاسر الهشة اصلا لا سيما الاطفال نتيجة لانعدام الامن الغذائي.

هناك تفاوت بين سكان الريف والحضر وبين محافظة وأخرى حيث تشهد مراكز المدن في حمص وحلب وحماة والمحافظات الشمالية، والشمالية الشرقية معدلات عالية لوفيات الاطفال ممن هم دون سن الخامسة كما تفيد التقارير بوجود حالات سوء تغذية هناك، ففي احدى التدخلات في شهر كانون الثاني من 2016 لبلدة مضايا المحاصرة تمكنت طواقم اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية من فحص 25 طفلا دون

8- نافذة على الحقوق " أطفال سوريا في ظلّ اتفاقية حقوق الطفل في ظل اتفاقية حقوق الطفل في اليوم العالمي للطفل" : الكاتب عاصم الزعبي، مقال على الموقع الالكتروني:

suwar-magazine.org/article.php?id=656&lang=ar

9- اليونيسف، النتائج الإنسانية للأزمة السورية ، كانون الثاني 2015 .

10- المرجع نفسه.

سن الخامسة للكشف عن سوء التغذية باستخدام قياس محيط العضد. وظهرت أعراض سوء التغذية الحاد المتوسط والشديد على 22. كان هناك مراهقان يحتضران، وفيما كان طاقم اليونيسف يحاول إنقاذهما، توفي أحدهما ابن الستة عشر عاما، والآخر نقل على الفور لكن ولأنه كان ضعيفا جداً فارق الحياة[11]، وبحسب المنظمات الطبية السورية، تحصل أكثر من نصف الوفيات المبكرة بين الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المناطق المحاصرة في سوريا ، وربعهم من الأطفال الرضع[12] لغياب الغذاء وهو مصدر الحياة.

لقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت الحصار في المناطق التي يصعب الوصول إليها مقارنة بسنة 2013[13]، و2 مليون من أولئك الذين انقطعت عنهم المساعدات هم أطفال، منهم 200.00 يعيشون تحت الحصار[14]، ويقول د. ديفيد نوت، وهو جراح طوارئ عمل في سوريا أن الآثار النفسية للحصار يمكن أن تكون مدمرة: "يحتاج الأطفال المحاصرون لأن يتعلموا مرة أخرى كيف يكونوا بشرا"، يستهدف الحصار في سوريا الأطفال دون هوادة أو رحمة، ويعرف أولئك الذين يفرضون الحصار أنه يؤثر على الأطفال أولا. ويستخدم الحصار للضغط من أجل تحقيق مكاسب عسكرية، وهي انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي.

المطلب الثاني: انتهاك حق الطفل السوري في الرعاية الصحّية

الرعاية الصحية هي احدى حقوق الانسان بوجه عام، ولذلك فقد سعى المجتمع الدولي، عبر عقود زمنية طويلة الى تحقيق اكبر قدر ممكن منها لصالح كل البشر دون تمييز بينهم بسبب اللون او الجنس اوالدين او العرق او اي اسباب تمييز أخرى، ولذلك فقد نشأت منظمة الصحة العالمية– كمنظمة دولية متخصصة– تسهر على القيام بهذه المهمة المقدسة لضمانات تأديتها في افضل صورة ممكنة لكل البشر ولذلك فقد ورد في ديباجية دستور هذه المنظمة الدولية "ان الصحة هي الحالة العقلية والاجتماعية للكائن الإنساني وبذلك فهي حق اساسي لكل إنسان"، وبعد ذلك تغير مفهوم الصحة نظرا لتغير وتطور الحياة البشرية، حيث كان مفهومها التقليدي ينصرف الى مجرد القضاء على المرض، ثم اصبح فيما بعد يشمل ايضا تمكين الافراد من تنمية اعلى حد ممكن من امكانيتهم البدنية والعقلية، بحيث يكونوا لديهم القدرة على ان يصبحوا منتجين اقتصاديا واجتماعيا وبشكل يتفق تماما مع بيئتهم.

11– تصريح صادر عن اليونيسف، كانون الثاني، 2016 .

12– الجمعية الطبية السورية الأمريكية. الموت البطيء – الحياة والموت في المجتمعات السورية تحت الحصار. آذار 2015.

13– نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في سوريا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية ، 2016.

14– تحديث مبادرة لا لضياع الجيل: اليونيسف وشركاؤه– الأزمة السورية، شباط،2016.

ويجد الحقّ بالرعاية الصحّيّة جذوره في المادّة 25 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الذي يتضمّن الحقّ بالرعاية الطبيّة كجزء من حق كل إنسان "بمستوى حياة يفي بصحّته ورفاهه هو وأسرته"، ويضيف بأنّ "للأمومة والطفولة الحقّ الرعاية والمساعدة الخاصّتين، ويتمتّع كل الأطفال سواء ولدوا داخل رباط الزوجيّة أو خارجه بالحماية الاجتماعيّة نفسها". ويعترف العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة بالحقوق نفسها بموجب مادّته 1/12 من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،على انه لكل فرد الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية.

كما تناولت اتفاقية حقوق الطفل موضوع حق الطفل في الرعاية الصحية، باعتبار ان هذه الاتفاقية الدولية الهامة هي الشريعة الخاصة للقانون الدولي لحقوق الطفل، في نص المادة 1/24 التي تنص على انه" تعترف الدول الاطراف بحق الطفل في الحصول على أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الامراض وبإعداده التأهيلي الصحي، وتبذل قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم اي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه".

وبذلك تعترف الدول الأطراف في الاتفاقية بحقّ الطفل في التمتّع بأعلى مستوى صحّيّ يمكن بلوغه وبحقّه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحّيّ، وتبذل كل قصارى جهدها لتضمن ألاّ يحرم أي طفل من حقّه في الحصول على خدمات الرعاية الصحّيّة هذه[15]. وتستند المادّة 24 من اتفاقيّة حقوق الطفل على المادّة 6 التي تنصّ على أنّ "الدول الأطراف تعترف بأنّ لكلّ طفل حقّاً أصيلاً بالحياة" وتطوّر حق الحياة والبقاء والنموّ إلى أقصى حدّ ممكن.

وعلى غرار الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة الأخرى، "تتعهّد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدوليّ من أجل التوصّل بشكل تدريجيّ إلى الإعمال الكامل للحقّ المعترف به [في المادّة 24] وتراعي بصفة خاصّة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد". لذا فإنّ المساعدة المقدّمة من البلدان الأخرى والوكالات الدوليّة مهمّة في مساعدة البلدان على تنفيذ هذا الحقّ بشكل صحيح. وهذه المساعدة أكثر صلة في حالات الأطفال اللاجئين.

وبالنسبة لأطفال سوريا فمع بدء الثورة السورية اصبح الوضع الصحي والغذائي اكثر هشاشة، وذلك وفقا للتقرير الصادر عن وزارة الصحة في تشرسن الاول 2013، حيث تضررت 64 بالمئة من المشافي العامة و38 من مراكز الرعاية الصحية بسبب الأزمة وتوقفت عن العمل، وأغلقت العديد من المشافي

15-المادّة 24(1) من اتفاقيّة حقوق الطفل

ابوابها او باتت تعمل بقدرات منخفضة نظرا لانقطاع الوقود والتيار الكهربائي،كما لقي بعض موظفو الرعاية الصحية حتفهم او تعرضوا للإصابات، بينما هجر الكثيرون او غادروا البلاد كما انخفض الانتاج المحلي من الادوية على نحو كبير وهناك نقص حاد في الامدادات الطبية.

كما تعطلت انظمة التلقيح الروتينية والحملات الداعمة لها الضرورية لحماية الاطفال من الامراض التي يمكن الوقاية منها او انها دمرت تماما، مما جعل الاطفال عرضة اكثر لخطر الاصابة بأمراض كشلل الاطفال والحصبة وقد شكل الوصول اليهم عائقا رئيسيا أيضا فعلى سبيل المثال: لم يتم تطعيم350.000 طفل ضد شلل الاطفال في جولة كانون الثاني 2013 من ايام التلقيح الوطنية.

ومع وجود 6.5 مليون مهجر يعيش العديد منهم في اماكن مكتظة، ومع تعطل قدرة الوصول الى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة يتزايد خطر الاصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه وغيرها وتتضاعف المخاطر الصحية بسبب المياه غير المأمونة وتردي وضع النظافة العامة، حيث يعيش ثلثا الأطفال أي 70% منهم دون إمدادات مياه مأمونة يمكن الاعتماد عليها بالاضافة لظروف اللاجئين المتردية، حيث تكون المياه المأمونة شحيحة أو أن ثمنها مرتفع جدا، ويتشارك عشرات الأشخاص بالمراحيض، وتعد أوضاع النظافة العامة في غاية السوء، ولا تتم معالجة سوى ثلث مياه المجاري [16].

لقد دمر النزاع البنى التحتية الخاصة بالمياه، وفي بعض الحالات كانت أطراف النزاع تقطع المياه بشكل متعمد، حيث يستخدم هذا الأسلوب كتكتيك حرب. وقد أفادت اليونيسيف في صيف 2015 بان المياه قُطعت لأكثر من 40 مرة[17].

كما شهدت الازمة السورية عودة مرض شلل الاطفال وكانت آخر حالة مؤكدة من شلل الاطفال البري في سورية قد سجلت سنة 1999،ولكن تم تأكيد تفشي هذا المرض مجددا في تشرين الاول سنة 2013 حيث سجلت حالة في دير الزور و3 حالات في حلب وحالتين في أدلب ومثلهما في الرقة، اصابت جميع هذه الحالات اطفالا دون السنتين ممن لم يتلقوا اللقاحات.

وينتشر المرض بين أطفال سوريا بوتيرة أعلى من السابق، فالإسهال الذي يتسبب في تردي الوضع التغذوي أصبح أكثر انتشارا الآن، حيث كانت هناك أكثر من 100.000 حالة في النصف الأول من سنة 2015 [18] وهو عدد حالات الإصابة بالإسهال في سنة 2014.

16- مجموعة المياه والصرف الصحي من أجل الصحة، إحصائيات المياه والصرف الصحي،2016

17- اليونيسف، بيان صحفي، آذار 2016.

18 -اليونيسف، بيان صحفي، تموز 2015.

لم يتبق في سوريا سوى عدد محدود من الأخصائيين الصحيين الذين يقومون بمراقبة وحماية الأطفال فقد فر أكثر من نصف الطواقم الطبية من البلاد، ولا تتجاوز نسبة المستشفيات التي لا زالت عاملة فيها الثلث

وكان كل طبيب يعمل في الماضي على رعاية 600 شخص وتأمين احتياجاتهم ولكن ارتفع هذا العدد الآن ليصل إلى 4.000[19] شخص كما ظهرت حالات لشلل أطفال، وتنتشر الكوليرا اليوم على الحدود السورية مع العراق[20]، ومن دون رعاية صحية ومياه مأمونة تحمي الأطفال سيبقى تفشي المرض خطرا محدقا.

ويجد اللاجؤون السوريون في بعض البلدان المضيفة صعوبة بالغة في الحصول على الرعاية الطبية بسبب الرسوم والبيروقراطية وتقلص الدعم المالي الإنساني. فقد صرحت منظمة العفو في تقرير أن العديد من اللاجئين لا يتحملون رسوم الحصول على الرعاية الطبية التي تفرضها بعض البلدان، فقد صرح بعض اللاجئين انهم يعيشون في فقر خارج المخيمات وهناك 630000 لاجئ سوري في الأردن وهم المسجلين لدى وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة:" أن الإجراءات البيروقراطية المطولة ورسوم الرعاية الصحية الإضافية تعتبر عقبات ضخمة لأن منهم من يحتاجون إلى علاج طبي.

وأكد على ذلك رئيس حقوق اللاجئين في منظمة العفو الدولية قائلا "ان رسوم المستخدم التي تفرضها الأردن قد لا تظهر لتكون عالية ولكن لا يمكن تحملها بالنسبة لمعظم اللاجئين الذين يكافحون من أجل إطعام أسرهم، وانها غير قادرة على الوصول إلى الرعاية التي يحتاجون إليها. وأضاف أن اللاجئين الذين غادروا المخيمات بشكل غير رسمي أو دخلوا الأردن بعد الرجوع إلى سوريا ليسوا مؤهلين للحصول على الوثائق المطلوبة من قبل السلطات الأردنية للحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية[21]". وترى منظمة العفو الدولية أن انخفاض الدعم الإنساني قد ساهم في المشكلة، و26 في المئة فقط من احتياجات التمويل في الأردن للصحة قد انتهت في نهاية عام 2015.

وأضافت منظمة العفو في يوليو" أن أربعة عشر من الجرحى، من بينهم خمسة أطفال أصيبوا بجروح شظايا ومنعوا من دخول الأردن ، وأربعة منهم لقوا حتفهم أثناء انتظارهم على الحدود للسماح لهم

19 – النزاع في الجمهورية العربية السورية، الآثار الاقتصادية الكلية والعوائق التي تعطل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، الهيئة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا أيلول 2014.

20– الوصول للأطفال المتأثرين بالأزمة السورية، اليونيسف، 2016.

21– وهذا ماذكره شريف السيد، رئيس حقوق اللاجئين والمهاجرين في منظمة العفو الدولية في بيان.

بالدخول، كمالا يسمح بالدخول حتى للأشخاص الذين يفرون من منطقة النزاع ذوي الإصابات الخطيرة لأنهم ليس لديهم أوراق هوية وقد كانت حالتهم تقشعر لها الأبدان فلا توجد الرحمة في القلوب، وتم الاستخفاف بالموقف المروع لحقوقهم في الصحة والحياة" ، وقالت منظمة العفو ان نحو 58 في المئة من السوريين يفتقرون إلى الحصول على الأدوية أو غيرها من الخدمات الصحية وهم يعانون من أمراض مزمنة، وهذه النسبة نقلا عن ارقام المفوضية .

لهذا يجب زيادة الدعم الدولي بشكل أكبر لإعادة توطين اللاجئين ووصول المساعدات المالية والذي من شأنه يدفع الدول المضيفة إلى تعزيز النظام الصحي وإزالة الحواجز التي تمنع اللاجئين السوريين من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية .

المطلب الثالث: انتهاك حق الطفل السوري في التعليم

إن التعليم له اهمية كبيرة في حماية الانسان من عدة أخطار، كالانحراف عن السلوكيات السليمة التي تنمي قدراته البدنية والعقلية والروحية التي تصنع المدينة والحضارة، والتي تعود عليه بالرفاهية وسعادته وتقدم رخاء البشرية بصفة عامة، فالعلم نور يبدد ظلمات الجهل والأمية ويحمي المجتمعات من خطر الحروب والأوبئة والكوارث بشتى صورها، والتعليم بهذه الفوائد العظيمة التي تلازمه لابد ان يتاح للإنسان باعتباره حقا اساسيا له منذ مرحلة الطفولة، لذلك بذل المجتمع الدولي والدول والمنظمات الدولية العالمية والمتخصصة جهودا مضنيه في سبيل اتاحة التعليم بكافة صوره امام الاطفال، خاصة من خلال مجموعة من المبادئ ارستها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

وقد درس واضعو مسوّدة اتفاقيّة حقوق الطفل المشاكل المتعلّقة بتقديم الخدمات، مثل التعليم والصحّة في البلدان التي تشهد حروبا وصراعات. وهكذا بالنسبة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وعلى الدول التعهّد بتنفيذ التدابير إلى أقصى حدّ تتيحه مواردها المتوفّرة وضمن إطار التعاون الدوليّ، حيث تدعو الحاجة لأن المساس بحق التعليم سيؤدي حتما الى تضييع آمال جيل كامل للأبد وسيرتب ذلك آثارا سلبية على سوريا وكل المنطقة ويخلف عواقب وخيمة طويلة الامد .

لقد أدت الحرب في سوريا الى انهيار الخدمات الاجتماعية الاساسية وكان لذلك الاثر المدمر على الملايين من الاطفال حيث خسر الكثير من الاطفال سنة دراسية او اكثر بسبب النزاع في سورية في حين امتنع عنها اخرون وتعتبر امكانية عودتهم الى المدرسة او الاستفادة من فرص التعلم البديل ضئيلة، نتيجة

نقص مساحات التعلم نتيجة تدمرها أو تضررها او تم استخدامها لأغراض أخرى، كما توقفت عملية بناء المدارس نتيجة انعدام الامان والهجمات على البنية التحتية للمدارس.

وحسب احصائيات اليونيسيف[22]، هناك ما يقارب 2,3 مليون طفل خارج المدارس او انهم معرضون لخطر التسرب منها كما تغيب العديد من الاطفال عن المدارس لسنتين دراسيتين او ثلاثة، بالإضافة الى ذلك فقد سجلت معدلات متدنية خاصة في المناطق التى يصعب الوصول اليها ، ففي حين وصل المعدل الوطني للانتظام في المدارس الى62 بالمائة تدنت معدلات الانتظام في المدارس في المحافظات المتأثرة لتصل الى33 بالمائة، كما تأثرت الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال بشكل كبير حيث تبقي العديد من الاسر اطفالها في المنزل او تزوج بناتها في سن مبكرة للحفاظ على سلامتهم.

وهناك نقص حاد في مساحات التعلم، حيث تدمرت او تضررت واحدة من كل خمس مدارس، او تم استخدامها لأغراض اخرى كما توقفت عملية انشاء المدارس نتيجة لانعدام الأمان والهجمات على البنية التحتية للمدارس"،كما فرغت الصفوف بسبب قتل المعلمين ومغادرة 52.000 منهم عن وظائفهم[23] ويشكل انعدام البيئة التعليمية الآمنة عائقا خطيرا امام عودة الاطفال الى مدارسهم، ويخشى الكثير منهم وخاصة الفتيات من المسافات الطويلة التي يتوجب عليهم قطعها للوصول إلى المدرسة في الشوارع غير الآمنة.

وبحلول عام 2016، تكون سوريا قد فقدت ربع مدارسها حيث تضررت أكثر من 6.000 مدرسة بسبب العنف أو أجبرت على إغلاق أبوابها أو استخدمت لأغراض القتال أو لإيواء مئات من الأسر المهجرة[24].

ويعاني الاطفال المتمدرسين في دول اللجوء من اختلاف المناهج واضطرارهم للتعلم بلغة لا يفهمونها كما أن بعضهم يشعر بالخجل من الانتظام في صفوف التعويض مع من هم أصغر سنا منهم، بعد أن انقطعوا عن الدراسة لسنوات، وإيجاد مكان في غرف الصف المكتظة ليس العقبة الوحيدة فالكثيرون يفتقرون أيضا للأوراق اللازمة للالتحاق، وتفيد التقارير بوجود نقص في الاثاث المدرسي والكتب واللوازم المدرسية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

22- معا من أجل سوريا:"التعليم خلال الازمة"، يونيسيف – سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.

23- تقرير التعليم في خط النار، اليونيسف، أيلول 2015.

24- العمليات السورية من تركيا: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، النشرة الإنسانية، العدد 15 شباط 2016.

ومن المتوقع أن تصل خسارة رأس المال البشري بسبب النزاع القائم في سوريا إلى 10.7 مليار، أي خمس إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب، في حال لم يعد الأطفال والشباب إلى المدارس[25]، وما لم يتم التكفل السريع بهؤلاء الاطفال بالمساعدة اللازمة لحمياتهم من العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وبالتعليم من اجل تعزيز عقولهم وقدرتهم على الصمود والدعم لتضميد الجراح الخفية لحرب لا ترحم، وتعزيز التماسك الاجتماعي فقد تضيع امال جيل كامل للأبد وستترتب على سورية والمنطقة وما خلفها عواقب وخيمة جذرية وطويلة الامد اذا فمهما كان المبلغ الواجب تأمينه من أجل تعليم أطفال سوريا فيمكن جمعه وتحصيله لكن خسارة جيل بأكمله فهو كلفة لا يستطيع احدا تحملها.

المبحث الثاني: تقييم انجازات اليونيسيف اتجاه الطفل السوري اللاجئ

ان اليونيسيف تعمل في مجال حماية حقوق الطفل في ستة مجالات هي: الخدمات الصحية، ومكافحة المرض، ونشر الغذاء الصحي، والتربية والتعليم، والرعاية الاجتماعية والتوجيه الحرفي للطفل[26]، ورغم ان اليونيسيف تعمل اساسا في مجال برامج مساعدة الاطفال طويلة الاجل إلا انها لا تدخر جهدا في سبيل تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية للأطفال اثناء الحروب والنزاعات المسلحة الوطنية والدولية اي في حالات الضرورة والطوارئ، وبذلك تكون قد تبنت الفلسفة العامة لاتفاقية حقوق الطفل التي تساوي بين كل اطفال العالم بلا تمييز بينهم لأي سبب كان لذا فهي تعمل جاهدة منذ اندلاع الحرب في سوريا على ضمان أدنى حقوق الطفل الاساسية والمتمثلة في الحق في الحياة والتعليم والصحة، ولقد شهدت أكبر عملية إنسانية في التاريخ قيام اليونيسيف بحشد الدعم من أجل ملايين العائلات والأطفال المتضررين من الحرب في سوريا ،وهي تسعى اليوم جاهدة وبكل امكانيتها من أجل تأمين الحقوق الاساسية للأطفال اللاجئين من صحة وتعليم ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم الانجازات وكذلك الصعوبات والتحديات المفروضة على بيئة العمل .

المطلب الأول: تعزيز الرعاية الصحية والتغذية للأطفال اللاجئين

يوفر القانون الإنساني الدوليّ طرقاً للوفاء بالاحتياجات الصحّيّة للأطفال ورفاههم في أوقات النزاعات فوفقاً للمادّة 23 الفقرة 1 من اتفاقيّة جنيف الرابعة، على أطراف النزاع الترخيص بحرّية مرور أي رسالات

25 – الخسارة الاقتصادية الناشئة عن الانقطاع عن الدراسة بسبب الأزمة السورية: اليونيسيف،2015.

26– حماية حقوق الأطفال والنساء في القانونين الدولي والداخلي: د.محمد شكري عبد الجواد ، بحث مقدم إلى مؤتمر إدماج إتفاقيتي "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "و" حقوق الطفل"، في مناهج كليات الحقوق، منشورات اليونيسيف، مكتب الأردن، ص 8-11.

من الأغذية الضروريّة والملابس والمقوّيات المخصّصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر والنساء الحوامل والنفاس.

وقد أكملت هذه المادّة لاحقاً بالمادّة 70 الفقرة 1 من البروتوكول الأول التي تنصّ على إعطاء الأولويّة للأطفال في توزيع رسالات الإغاثة. كما أنّه في المادة 14 الفقرة 1 من اتفاقيّة جنيف الرابعة، يسمح للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر بدخول مناطق ومواقع استشفاء وأمان أنشئت لحماية الأشخاص الأكثر تعرّضاً للأذى من تأثيرات الحرب، وتوسّع المادّة 8 من البروتوكول الأوّل الحماية نفسها الممنوحة للجرحى والمرضى إلى الأطفال حديثي الولادة.

ونصت المادة 24 من الاتفاقية على الالتزام الدولي بالاعتراف للطفل في الحق بالرعاية الصحية بتمكينه من العلاج والخدمات الصحية في المرافق التي تنشئها من أجل هذا الغرض، وتسترشد اليونيسيف في جهودها بإتفاقية حقوق الطفل، حيث تسعى إلى تطبيق الأعمال الوقائية والإسعافية للتكفل بالطفل بالعناية الصحية اللازمة والعمل على تقليل نسب الوفيات في صفوف هذه الشريحة من المجتمع،خاصة في حالة وجود نزاع مسلح كما هو الحال في سوريا.

لقد قامت اليونيسيف بهدف مواكبة الاحتياجات المتزايدة للرعاية الصحية الدولية في مراكز الايواء والمجتمعات المضيفة للمهجرين، بدعم الفرق الصحية المتنقلة و المراكز الثابتة في اربعة عشر محافظة ، وقد وصلت هذه الفرق والمراكز الى 600.000 طفل وامرأة من المهجرين والمجموعات السكانية الهشة في المجتمعات المضيفة كما تم توصيل الرعاية الصحية للأطفال وخدمات الاحالة لحوالي 500.000 من الاطفال المتأثرين بالنزاع وتلقت اكثر من 200.000 امرأة خدمات الرعاية الصحية الاولية عبر هذه المرافق، وتقوم سبع منظمات غير حكومية محلية والهلال الاحمر العربي السوري بتشغيل هذه الفرق الصحية المتنقلة والمراكز الثابتة في جميع المحافظات بالتنسيق مع السلطات المحلية.

واستفاد اكثر من مليون شخص من حقائب الطوارئ الصحية التي وزعتها اليونيسيف على وزارة الصحة والهلال الاحمر العربي السوري والهلال الاحمر الفلسطيني والأونروا والمنظمات الغير الحكومية المحلية، وتتضمن هذه الحقائب مجموعة من المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية التي تكفي كل واحدة منها لحوالي10.000 شخص لمدة ثلاثة اشهر، بالاضافة للعديد من المشافي الخاصة ممن يوفرون الرعاية الصحية المحلية.

وللتغلب على المخاطر الصحية تواجه الاطفال والأسر المهجرة في مراكز الايواء المكتظة حيث يمكن ان تكون شروط النظافة العامة متدنية، قامت اليونيسيف من خلال شركائها بتوزيع الادوية المضادة للجرب وشامبو القمل على35.000 طفل.

كما تم تشكيل الية تنسيق قطاع التغذية في اواخر سنة 2013، ووصل عدد الشركاء فيها الى أكثر من 11 مؤسسة في 2014، تقود اليونيسيف المجموعة التنسيقية لقطاع التغذية على المستوى العالمي، وتراوحت الانشطة التي نفذت في قطاع التغذية من فحص الاطفال للكشف عن سوء التغذية وتوزيع الاغذية الوقائية والعلاجية الى تقديم المشورة وتثقيف مقدمي الرعاية حول التغذية للرضع والأطفال الصغار، وتم تزويد اكثر من نصف مليون طفل مهجر داخل البلاد دون سن الخامسة بالإمدادات الغذائية المكملة بينما تلقى اكثر من 600.000 طفل ممن هم دون سن الخامسة المكملات الغذائية الدقيقة، متجاوزين بذلك الهدف المحدد ولعلاج المرضى المقيمين من الاطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد تم انشاء مركزين لمعالجة المقيمين في مشفى الاطفال بدمشق.

كما تم توصيل خدمات التغذية الى 90.000 طفل في 11 محافظة على الاقل من خلال توفير خدمات الفحص وتوزيع السلع الغذائية وتغذية الرضع والأطفال الصغار، كما تم ايصال التغذية العلاجية اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد الى 14.000 طفل في جميع المحافظات ولتلبية الاحتياجات الفورية لحوالي 200 رضيع ممن تدهورت صحتهم بشكل خطير نتيجة مرض وراثي يدعى فينيل كتين يوريا(pku)، وقدمت اليونيسيف امدادات تكفي لمدة شهرين من تركيبة علاجية خاصة من حليب اطفال الرضع الضرورية لإنقاذ الارواح حيث انه لم يكن متوفرا في سورية.

واستفاد حوالى مائة شخص من العاملين في قطاع الصحة بما فيهم الممرضات والأطباء في جميع المحافظات من الدورات التدريبية التي تدعمها اليونيسيف في مجالات التغذية ورعاية الاطفال في حالات الطوارئ.

وعقب تأكيد تفشي مرض شلل الاطفال في سورية في سنة 2013[27] دعمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حملة ضد شلل الاطفال لوقف انتقال فيروس شلل الاطفال البري في البلاد وتضمن هذا دعم حملة التلقيح الوطنية والتي كانت مقررة أصلا ولكنها طرحت كاستجابة فورية لتفشي المرض، وصلت جولة التلقيح الاولى والتي اجريت بالتوازي مع الجولة الثانية للحصبة والنكاف والحصبة الالمانية (MMR) الى مليون طفل مقدمة لهم لقاح شلل الاطفال الفموي ثلاثي التكافؤ (TOPV) في جميع المحافظات، كما

27- معاً من أجل سوريا:"الصحة والتغذية"، يونيسيف – سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.

تم الوصول ايضا الى الاطفال في المناطق التي يصعب الوصول اليها مثل دير الزور حيث تأكدت حالات الاصابة الاولى وقد زودت اليونيسيف الوزارة بحوالي 5 ملايين جرعة من لقاح شلل الاطفال الفموي ثلاثي التكافؤ.

وتمكنت اليونيسيف وشركائها في الجولة الثانية من الوصول الى جميع المحافظات الاربعة عشر وهو ما لم يكن ممكنا في الجولة الاولى نظرا للقيود المفروضة على الوصول، ولقد وصل برنامج اللقاح الدوري الى اكثر من 400.000 طفل دون سن الواحدة عن طريق المراكز الصحية لوزارة الصحة والتي قدمت لها اليونيسيف 1.5 مليون حقنة و35.000 صندوق سلامة، اضافة الى سلسلة تبريد تشتمل على 25 غرفة تبريد في المحافظات المتأثرة بالنزاع، ولضمان التوثيق تلقى اكثر من مليون طفل بطاقات تطعيم اليونيسيف وخاصة اولئك الذين فقدوا بطاقاتهم عند التهجير، وتلقى عشرة من مسيري اليونيسيف الميدانيين بما فيهم مسيرون من قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم وموظفي وزارة الصحة تدريبا حول كيفية مراقبة وتقييم حملة شلل الاطفال ومنذ ذلك الحين دعم مسيروا اليونيسيف المراقبة المستقلة في عشرة محافظات .

و توفر اليونيسيف خدمات التلقيح في اكثر المناطق تعرضا للخطر والمناطق المعزولة بما في ذلك مخيمات اللاجئين، فعلى سبيل المثال تم تطعيم أكثر من 1.3 مليون طفل في تجمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة ضد الحصبة بدعم من اليونيسيف وشركائها. وتلقى ما يقرب من 167,000 طفل لاجئ مساعدات نفسية، فيما تم توفير إمدادات المياه لما يزيد عن 222,000 شخص.

ولقد تم وضع استراتجية جديدة لقطاع التغذية وخطة استجابة سنوية لحالات الطوارئ وسيفضي هذا الى دعم التنسيق بين جميع الجهات المشاركة في قطاع التغذية، وسيساهم في تجنب الازدواجية في العمل، وسيتم اجراء مسح لتقييم مستوى التغذية في المخيمات وحتى داخل سوريا بحسب ما تسمح به الظروف الامنية.

وسيتم انشاء خدمات مجتمعية في جميع المخيمات لتحديد ومعالجة سوء التغذية الحاد عن طريق الوقاية وتطوير القدرة على التكيف من خلال ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار، وستواصل اليونيسيف بقوة دعم الحملة المستمرة ضد شلل الاطفال بما في ذلك توفير جرعات من لقاحات شلل الاطفال والتي ستكون كافية لتغطية الاحتياجات في الجولات المقبلة لحملة اللقاح، ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية للتعبئة الاجتماعية لزيادة فهم اهداف الحملة وأهمية تطعيم جميع الاطفال دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال، وتدعم اليونيسيف ايضا غرف التحكم بشلل الاطفال في الداخل والخارج والتي من شانها

الاسهام في تحسين تنسيق تبادل المعلومات حول وضع شلل الاطفال والاستجابة له بالإضافة الى ذلك من المتوقع تشغيل المزيد من غرف التبريد لإسناد سلسلة تبريد اللقاحات .

وقد تمت شراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي لتوفير الدعم خلال فصل الشتاء للأطفال السوريين اللاجئين، وهذا الدعم من اليونيسيف لمرة واحدة سيوفر مبلغ عشرون ديناراً لـ 51851 طفل تحت سن الـ 18 في المخيمات، وسيتم توفير الدعم من خلال البطاقات الإلكترونية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي للعائلات السورية لشراء الغذاء كل شهر والمبلغ المقدم من اليونيسيف سيمكن العائلات من شراء الملابس الشتوية مثل المعاطف والبنطلونات والقفازات والأحذية الشتوية والأوشحة من محلات السوبر ماركت المتعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي في المخيمات لشتاء 2016.

وصرح السيد روبرت جنكنز ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف): "من أهم أولويتنا خلال أشهر فصل الشتاء القارص في الأردن هي ضمان قدرة العائلات المستضعفة على إبقاء أطفالها دافئين وبصحة جيدة من أجل الاستمرار في الذهاب الى المدرسة والحصول على التعليم"، وأضاف: "إن شراكتنا مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة هي أمر بالغ الأهمية لأنها تتيح لنا استخدام بطاقتهم الإلكترونية لإيصال الدعم لكل طفل في مخيمي الزعتري والأزرق".

وسوف يتم إعلام العائلات في المخيم من خلال الرسائل النصية القصيرة عبر الهواتف المحمولة والبوسترات والنشرات وجلسات التوعية التي يقدمها قادة المجتمع في المخيم والتي سيوضحون لهم من خلالها أن المبلغ المقدم هو لاحتياجات أطفالهم لفصل الشتاء، وقال السيد عبد المجيد يحيى، المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في الأردن "نحن مسرورون بشراكتنا مع اليونيسيف وخصوصا في هذا الوقت من السنة،" وأضاف "إن هذه الشراكة تبرز التزامنا بقضايا الأطفال الذين ندعمهم وتعزز رؤية البرنامج للشراكات بين المنظمات في الأردن".

تصل اليونيسيف لـ 150000 طفل مستضعف هذا الشتاء في المخيمات والمدن المستضيفة في الأردن من خلال تقديم الدعم النقدي والملابس العينية بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون للاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال نظام البطاقات الالكترونية الشهري المقدم من برنامج الأغذية العالمي، يستفيد 523000 لاجئ سوري مستضعف في المخيمات والمدن المستضيفة في الأردن، إن الدعم لبرنامج الشتاء لعام 2015-2016 كان ممكناً من خلال الدعم السخي من حكومات كل

من كندا ومكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين الخطط المستقبلية التي تعمل اليونيسيف على تحقيقها في مجال الرعاية الصحية:

*- دعم اللاجئين السوريين وذلك بجمع الاسر السورية وتوعيتهم بالخدمات الصحية المتاحة لهم، وتكوين منتدى للحوار بين مقدمي الرعاية الصحية ومجتمع اللاجئين السوريين.

*- تمكين اللاجئين السوريين من الحصول على بطاقات صحية تخولهم دخول المشفى مع امكانية الاستفادة من التأمينات الاجتماعية.

*- بناء وحدات صحية لاستفادة اللاجئين من الخدمات الطبية.

*- تسجيل المواليد الجدد للمولودين على اقليم الدولة المضيفة ومنحهم الجنسية، ورفع الوعي لدى اهاليهم من اللاجئين لإدراك اهمية هذا الاجراء الذي تنجر عنه آثار هامة كثبوت الهوية القانونية للطفل والسن القانوني والاستفادة من التعليم والصحة.

المطلب الثاني: تدعيم التعليم الآمن

يحتوي القانون الإنسانيّ الدولي على أحكام تتعلّق بالتعليم، فعلى الدول أن تتخذ التدابير الضروريّة لتسهيل تعليم الأطفال الذين تيتّموا أو افترقوا عن عائلاتهم في كل الظروف، ويجب أن يُعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشخاص ينتمون إلى تقاليد ثقافيّة مماثلة[28]. وفي أوضاع النزاعات المسلّحة غير الدوليّة كما هو الحال في سوريا يجب أن يتلقّى الأطفال تعليماً يتماشى مع رغبات والديهم، أو المسؤولين عن رعايتهم، عند غياب
الوالدين[29]، وينصّ المبدأ 23 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهيّة الخاصّة بالنزوح الداخليّ على أنّ"لكل إنسان
الحقّ في التعليم"، ولإعطاء مفعول لهذا الحقّ بالنسبة للأشخاص النازحين داخليّاً، على السلطات المعنيّة أن تضمن تلقّي هؤلاء الأشخاص، ولا سيما الأطفال النازحين، التعليم الذي يجب أن يكون مجّانيّاً وإلزامياً في

28-(المادّة 24 من اتفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين في زمن الحرب، 1949).
29-(المادّة 4 (3)(أ)، البروتوكول الثاني الإضافيّ الخاصّ بالحماية في النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، 1977).

المستوى الابتدائيّ. ويجب أن يحترم التعليم هويّتهم الثقافيّة ولغتهم ودينهم. ويجب بذل جهود خاصّة لضمان المشاركة التامّة والمتساوية للنساء والفتيات في البرامج التعليميّة. ويجب أن تتاح المرافق التعليميّة والتدريبيّة للأشخاص النازحين داخليّاً، لا سيما المراهقين والنساء، سواء كانوا يعيشون في المخيّمات أم لا حالما تسمح الظروف بذلك.

ويمكن أن يعني التعليم أيضاً مراقبة العلامات المنبّهة المبكّرة، فضلاً عن تطوّر وتقدّم الأطفال الذين ربما أصيبوا برضّة نفسيّة من التجارب التي شهدوها، أو المعرّضين لمخاطر الاستغلال أو التجنيد العسكريّ أو أنشطة غير مرغوبة أخرى. فإذا كان هؤلاء الأطفال في المدرسة يكونون أقلّ تعرّضاً بكثير لكلّ أنواع إساءة المعاملة، وقد يكونون أكثر قرباً إلى تلقّي المساعدة التي يحتاجون إليها.

كما أنّ التعليم الأساسيّ يمكن أن يقدّم للطفل اللاجئ أو النازح خيارات بمستقبل أفضل، من المهمّ أن يكون كل من يعمل في تقديم التعليم للأشخاص اللاجئين والنازحين على دراية واضحة بحقّ الأطفال المطلق في التعليم، فالتعليم معترف به كحقّ إنسانيّ عامّ في جميع الوثائق القانونية الدولية[30]، ويجب أن تستخدم هذه

الوثائق في الدعوة للتعليم.

و التعليم بالنسبة للأطفال المتأثّرين بالحرب والنزوح أكثر من مجرّد الحصول على المعلومات والمهارات، بل ينظر إليه كمصدر حيويّ للدعم الشخصيّ والعاطفيّ. ويمكن أن تساعد الأنشطة المنظّمة والعاديّة في استعادة البنية والغاية في حياتهم. ويمكن أن يلعب التعليم دوراً حيويّاً في تمكين الأطفال من التعبير ومناقشة تجارب العنف والخطر والنزوح إلخ، ومن خلال ذلك تطوير الفرد والفهم المشترك لمعنى هذه الأحداث.

ويجب تذكّر أنّ كل الأطفال الخاضعين لولاية بلد ما بمن فيهم الفتيات والأطفال العاجزين والأطفال اللاجئين والساعين إلى اللجوء يتمتّعون بكل الحقوق التي تحتوي عليها اتفاقيّة حقوق الطفل، بما في ذلك التعليم بدون تمييز،وتنصّ المادّة 28 من اتفاقيّة حقوق الطفل على وجوب جعل التعليم متاحاً "على أساس

30- المادّة 26 من الإعلان العامّ لحقوق الإنسان.

المادّة 13 من العهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

المادّة 28 من اتفاقيّة حقوق الطفل.

المادة 17 (1) من الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان والناس.

المادّة الحادية عشرة من الميثاق الإفريقيّ لحقوق الطفل ورفاهه.

المادّة الثانية عشرة من الإعلان الأميركيّ لحقوق الإنسان وواجباته.

المادة 34 من الميثاق العربيّ لحقوق الإنسان.والمادّة 9 من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. المادّة 22 (1) من الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

تكافؤ الفرص". وعلى الدول الأطراف أن تجعل التعليم الابتدائيّ إلزاميّاً ومتاحاً للجميع مجّاناً، ويجب جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على أساس قدرات موارد الدولة، والمادّة 29 لا تضيف فقط إلى حقّ التعليم الذي تعترف به المادّة 28 بعداً نوعيّاً يعكس حقوق الطفل وكرامته الأصيلة؛ بل تصرّ أيضاً على الحاجة إلى أن يتركّز التعليم على الطفل وأن يكون رفيقاً للطفل وممكّناً له، وتسلّط الضوء على الحاجة إلى أن تستند العمليّات التعليميّة على المبادئ نفسها التي تعلن عنها.

إنّ التعليم الذي يحقّ لكل طفل الحصول عليه هو تعليم مصمّم لكي يوفّر للطفل مهارات الحياة، ويقوّي قدرة الطفل على التمتّع بمجموعة حقوق الإنسان بأكملها وتعزيز ثقافة تشرّب من خلال قيم حقوق الإنسان المناسبة. إنّ الهدف هو تمكين الطفل بتطوير مهاراته والقدرة على التعلّم وغيرها من القدرات الأخرى والكرامة الإنسانيّة والاعتداد بالنفس والثقة في النفس. و"التعليم" في هذا السياق يتجاوز الدراسة الشكليّة في المدرسة إلى مجموعة واسعة من تجارب الحياة وعمليّات التعلّم التي تمكّن الأطفال، فرادى وجماعات، من تطوير شخصيّاتهم ومواهبم وقدراتهم والعيش حياة كاملة ومرضية داخل المجتمع .

وتوجد سياسة التعليم الحاليّة لمفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين والممارسات الموصى بها في "التوجيهات المنقّحة (1995) لتحسين تعليم اللاجئين". وتضمّ التوجيهات سياسات طوّرت استجابة لاتفاقيّة حقوق الطفل لسنة 1989، وسياسة مفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين الخاصّة بالأطفال اللاجئين لسنة 1993 والأطفال اللاجئين وفقاً لمفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين: توجيهات الحماية والرعاية لسنة 1994 وخلاصات اللجنة التنفيذيّة الخاصّة بالأطفال اللاجئين. وفي الخلاصة 84 لسنة 1987، دعت اللجنة التنفيذيّة الدول إلى احترام ومراعاة الحقوق ذات الصلة الخاصّة بالحماية الدوليّة للاجئين، وبخاصّة صون الأطفال والمراهقين اللاجئين، بما في ذلك حقّ الأطفال والمراهقين في التعليم،كما تجدر الإشارة إلى أنّ المادّة 31 من اتفاقيّة حقوق الطفل تقرّ حقّ الأطفال في الراحة ووقت الفراغ وذلك جزء مهمّ من البرنامج التعليميّ.

ان حملة "لا لضياع جيل" هي استراتجية اطلقتها اليونيسيف للتصدي للآثار الخفية الناتجة عن هذا النزاع الطويل عن طريق زيادة فرص الحصول على التعليم والدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز التلاحم الاجتماعي وبناء السلام واستعادة الامل في المستقبل، وتدعم اليونيسيف وغيرها من الشركاء المئات من النوادي المدرسية في جميع انحاء البلاد حيث يقومون بتوفير الفرص للأطفال ممن هم في سن التمدرس للمشاركة في الحصص الاستدراكية بالاستفادة من الدعم النفسي والاجتماعي من خلال الانشطة الترفيهية كالرياضة والموسيقى .

وتلعب اليونيسيف دورا قياديا في تنسيق قطاع التعليم وتغطي تدخلاتها في محافضات سورية، ولا زالت صعوبة الوصول وانعدام الامن تمثل تحديات في بعض المناطق المتضررة بشدة من النزاع، مثل حلب والرقة وأدلب والحسكة ودير الزور، مما يشكل عقبة رئيسية في التنفيذ والرصد، وإجراء دراسات لتقدير الاحتياجات تقييم الاثر، ومع ذلك انشأ مكتب اليونيسيف في سورية ثلاث مكاتب ميدانية للمساعدة في الوصول الى المجتمعات المحلية في طرطوس وحمص والقامشلي، وبالإضافة الى ذلك أنشأت اليونيسيف نظاما للعمل في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول اليها بما في ذلك المناطق الموجودة على خطوط التماس من خلال توظيف خبراء فنيين مؤهلين ضمن مجتمعاتهم الخاصة في مجالات متعددة منها التعليم.

كما قامت اليونيسيف منذ عام 2013 بزيادة عدد النوادي المدرسية بشكل كبير، مما اتاح الفرصة لأكثر من 289.000 طفل للوصول الى الانشطة الترفيهية وحصص التعويض وقد بذلت اليونيسيف جهودا لإبقاء المدارس مفتوحة خلال العطل الصيفية،حيث بقيت العديد من المدارس مفتوحة لتمكين الاطفال من الوصول الى حصص التقوية والتحضير لدورة امتحانيه اضافية قبل بدء العام الجديد.

وأطلقت اليونيسيف حملة للعودة الى التعلم لدعم توفير التعليم من خلال المستلزمات التعليمية الاساسية والتواصل مع الناس لتشجيعهم على الحاق الاطفال بالمدارس، وقد تم وضع خطة توزيع مفصلة خلال الحملة للعودة الى التعلم، فقد تم توصيل الحقائب واللوازم المدرسية، مثل الاقلام والدفاتر الى الأطفال، ووفرت اليونيسيف حقائب ترفيهية من حقائب تعلم الطفولة المبكرة فضلا عن عدة صفوف دراسية مسبقة الصنع لتوفير مساحات اضافية للتعلم ، وتشير الادلة الى ان هذه التدخلات حفزت الاباء على ارسال ابنائهم الى المدارس في العام الدراسي الجديد.

ونتيجة الاعتراف العالمي بأهمية تنمية الطفولة المبكرة في تعزيز الاستعداد للمدرسة والقدرة على التعلم مدى الحياة التزمت اليونيسيف بدعم خدمات تنمية الطفولة المبكرة في استجابتها للازمة في سوريا، حيث وصلت اليونيسيف في عملها الى الاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة من خلال توزيع مواد تنمية الطفولة المبكرة الامر الذي اتاح للأطفال الوصول الى الانشطة الترفيهية و اللعب بألعاب وقصص تتناسب مع أعمارهم، حيث تعيد لهم شعورهم بعودة روتين الحياة الطبيعية كجزء من الدعم النفسي والاجتماعي.

كما لجأت اليونيسيف الى شراكة مع الاتحاد الأوروبي[31] من أجل توفير دعم على مستوى أوسع للأطفال في سوريا، وهذه المنحة تؤكد جهود اليونيسيف في تحسين قدرة وصول الأطفال السوريين للتعليم، حيث وقّعت المنظمتان موافقة على مِنَحٍ بقيمة 62 مليون يورو (أي ما يعادل 69 مليون دولار أمريكي) لرفع مستوى الاستجابة المشتركة من خلال التركيز على تمكين أكثر من 2 مليون طفل من الوصول للتعليم وإتاحة بيئة توفر الحماية والتمكين لهم في سوريا ولبنان وتركيا.

وصرح "يوهانيس هان" مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية وتوسيع المفاوضات، قائلا : "سيساعد هذا التمويل الأطفال السوريين في أن يحيوا حياة طبيعية وسيعطيهم أملا في مستقبل أفضل. ولكن وبالرغم من هذه الجهود لا يزال هناك العديد من الأطفال خارج المدرسة في المنطقة، ويجب على كل الشركاء أن يوحدوا الجهود للتخفيف من العوائق التي تحرم هؤلاء التلاميذ من حقهم في التعليم. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بشكل كامل في المساهمة في هذه الجهود، وخاصة من خلال الشراكة المتينة مع اليونيسيف[32]."

وسيتم توفير جزء من هذا الدعم من خلال صندوق الائتمان الإقليمي الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي مؤخراً استجابةً للأزمة السورية، وهو أول آلية تمويل ذات نطاق إقليمي ينشأها الاتحاد الأوربي للاستجابة للأزمة في المنطقة، مما يوفر آلية مرنة وإستراتيجية لتمويل تنفيذ النشاطات السريعة، وفي هذا الصدد تقول السيدة جيتا راو غوبتا، نائبة مدير اليونيسيف التنفيذي: "مكنتنا شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي من توفير دعم على مستوى أوسع للأطفال في سوريا ستدعم هذه المنحة جهود اليونيسيف في تحسين قدرة وصول الأطفال السوريين للتعليم[33]."

ونجحت اليونيسيف بحشد تمويل لعدة سنوات من الجهات المانحة الرئيسية لدعم مراكز تنمية الطفولة المبكرة المجتمعية وبناء قدرات المدربين المحليين في مجال تنمية الطفولة المبكرة، وقد ساهم هذا في دمج هذا المنهج في الاستجابة للتعليم على المدى في ظل الازمة الحالية في سورية.

31- الاتحاد الأوروبي هو أحد الجهات المانحة الرئيسية التي تعمل على الاستجابة للأزمة السورية، حيث حشدت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء أكثر من 4 بليون يورو من أجل المساعدات في أعمال الإغاثة الإنسانية، والتنمية، والاقتصاد والاستقرار من أجل السوريين في بلادهم، واللاجئين في المجتمعات المضيفة في دول الجوار: لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا ومصر.

32- مقال بعنوان: شراكة الاتحاد الأوروبي – اليونيسيف تدعم توفير التعليم للأطفال السوريين بمبلغ 62 مليون يورو: المركز الصحفي، اليونيسيف ، على الموقع الالكتروني: http://www.unicef.org/arabi

33- المرجع نفسه .

ومن بين الخطط المستقبلية لليونيسيف في مجال التعليم مايلي:

* تقديم حقائب مدرسية الى كل طفل في محافظات سورية وكل طفل موجود في مخيمات اللاجئين .
* تقديم الانشطة الترفيهية وحصص التعويض في النوادي المدرسية لمعظم أطفال سوريا.
* توفير مساحات تعلم اضافية باستخدام غرف صيفية جاهزة الصنع.
* توسيع بيئة التعليم الامن في عدة مخيمات للاجئين، ونقل الانشطة التعليمية الى مجتمعاتهم.
* اعادة تأهيل المدارس المتضررة وتوفير حجرات دراسية جاهزة لاستعاب عدد اضافي من الاطفال المتمدرسين.
* السعي وراء تحقيق اي برنامج سريع يؤدي الى مساعدة الاطفال خاصة الاجئين وإعادة ادماجهم في التعليم.

وكل هذه التحديات حتى لا يبقى أطفال دون تعلم خاصة في الدول التي يتواجد بها لاجئين سوريين تحقيقا لمبادرة "لا ضياع لجيل" من أجل الحصول على تعليم رسمي أو غير رسمي. وقد طبقت اليونيسيف برنامجا تعليميا غير رسمي وذلك عن طريق طبع ادوات مدرسية والكتب المحلية وتوزيعها على المتمدرسين لتقليل عدد الاطفال خارج المدرسة وهذا لأنهم مستقبل سوريا وسيبنون دولتهم عندما يعود السلام اليها.

خاتمة:

إن الصراع المستمر في سوريا الشقيقة منذ خمس سنوات ودخوله العام السادس قد دمر حياة الملايين من الأطفال، حيث تعرض جيل كامل لخطر فقدانه الى الأبد، فبعدما كان البلد هو بيت الأمان اصبحت سوريا بعد الصراع المسلح أحد أخطر المناطق في العالم بالنسبة للأطفال، اللذين يعيشون صورة مروعة لتأثيرات الازمة على الطفولة فالآلاف فقدوا حياتهم، أو جزء من أجسادهم الصغيرة مع تشوه جانب أكبر من طفولتهم، لأنهم فقدوا ذويهم، منازلهم،مدارسهم،وفي كلمة واحدة استقرارهم، لأنهم مشردون ولاجئون لا يوجد مكان واحد آمن في وطنهم،وهم مجبرون على الكبر قبل غيرهم من الاطفال لان الكثير منهم يضطر للعمل، حتى وان كان هذا العمل القتال بدلا من التعلم واللعب.

يمثل أطفال سوريا التحد الاقوى لمنظمة اليونيسيف وهي ترى انهم الاكثر احتياجا واستحقاقا لان تقدم لهم الحماية والعلاج والتعليم لذا اطلقت شعارات ومبادرات هامة مثل "حق بقاء الطفل السوري على قيد الحياة"، ويتم تحقيقه بتامين المساعدات الانسانية المنقذة للحياة من المواد الغذائية، والملابس والبطانيات والأدوية والمدافئ والخيام...الخ لآلاف الاشخاص المحاصرين في ظروف قاسية سواء في المدن السورية المحاصرة او في مخيمات اللاجئين.

كما أكدت اليونيسيف أحقية كل طفل سوري في الحصول على الحماية والوقاية من الامراض وذلك بتامين اللقاحات بغض النظر عن هويته او انتمائه، وقامت بعدة حملات تلقيحية شملت الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين، ونادت بتوفير كل التدخلات الانسانية المنقذة للحياة.

كما أطلقت حملة "لا لضياع جيل" من اجل الحصول على تعليم رسمي او غير رسمي، وكذلك لتوسيع بيئة التعلم الآمن وذلك من خلال سعيها الحثيث الى بناء مدارس جديدة في عدة مخيمات للاجئين، وتنفيذ برامج لدعم الاسر اللاجئة الاشد فقرا لتحفيزها على انخراط ابنائها في التعليم ، وتقدم من خلالها خدمات التعليم النفسي والاجتماعي لفئة الاطفال الذين تعرضوا الى معايشة مشاهد الدمار والاقتتال في بلدهم ليجنبهم الاثار السلبية للصدمات النفسية التي تلقوها وإكسابهم وتنمية المهارات والمعرفة لديهم لإعادة بناء سوريا الام في المستقبل.

وأخيراً يمكننا القول أن هناك **توصيات** نريد أن تكون ضمن الخطط المستقبلية لليونيسيف نلخصها في ما يلي:

*- انشاء مناطق سلام جغرافية(خاصة على المناطق الحدودية لا توجد فيها أي انتهاكات من جميع الاطراف) وكذلك ايام سلام او تهدئة لضمان وصول المساعدات لأطفال سوريا.

*- ضمان الوصول التام والآمن لكل احتياجات الاطفال المحاصرين واللاجئين (غذاء،ملبس،خيام...الخ)، وكذلك موظفي المساعدات الانسانية لتلبية احتياجات الاطفال السوريين.

*- وصول الفرق دون عوائق أو شروط أو قيود من أجل اجراء تقييم للأوضاع الصحية والتغذية وغيرها من الاحتياجات الانسانية وتقديم الرعاية الطبية والغذائية والإجلاء الطبي العاجل في الحالات الحرجة.

*- الترحيب باللاجئين وإشعارهم كأنهم في وطنهم من خلال معاملتهم كمواطنين الدولة المضيفة من خلال تسهيل حصولهم على الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم.

*- دعم اللاجئين السوريين وذلك بتوعيتهم بالخدمات الصحية المتاحة لهم وتكوين منتدى الحوار بينهم وبين مقدمي الرعاية الصحية.

*- لا ينبغي توقيف تعليم الاطفال ، ويجب حصول كل طفل سوري على تعليم جيد في مناطق سلام ، على ان يحترم هذا التعليم لغة اطفال سوريا وثقافتهم وهويتهم.

*- من حق كل طفل سوري لاجئ الحصول على تعليم مجاني أسوة بمواطني الدولة المستضيفة.

*- تعزيز ثقافة السلام لدى الطفل السوري وتوعيته بخطورة الحرب والنزاع الذي عانى منه.

*- يجب حظر استعمال المرافق الصحية او التعليمية كقواعد للقوات المسلحة.

*- يجب حظر استهداف تجمعات الاطفال كالمدارس والمراكز التعليمية والمراكز الترفيهية والصحية.

*- حث حكومات الدول المضيفة على اعطاء اللاجئين بطاقات شخصية وشهادات ميلاد للمولودين على اقليمها وان امكن الجنسية على اساس موطن الولادة لكي لا يكون الكثير من ابناء سوريا عديمي الجنسية وما ينجر عنها من آثار مدمرة، وكذلك بطاقات صحية تخولهم دخول المشفى او المركز الصحي.

*- جبر الاطراف المتنازعة في سوريا على دفع أموال لإنقاذ الشعب السوري، مايعادل الاموال المدفوعة في شراء الاسلحة.

*- حث اعضاء المجتمع الدولي خاصة الدول الغنية على تقديم المزيد والمزيد من الاموال لمساعدة اطفال ضعفاء تحملوا عبء حرب ليسوا طرفا او حتى سببا فيها، طالما انها لم تستطع او ترد وقفها.

*- بناء كرفانات في شكل وحدات سكنية ووحدات صحية ومراكز تعليمية للاجئين السوريين بدلا عن الخيام التي مساوئها تفوق حسناتها.

*- الابقاء على الحدود مفتوحة ولا يتم غلقها لأي سبب كان في وجه اللاجئين خاصة الدول المجاورة حفاظا على سلامة اللاجئين الذين يحاولون الى حد اليوم عبور الحدود البرية كانت او البحرية، حتى وان كان الموت ينتظرهم هناك.

*- من سمات الشهامة والكرم العربي حسن الضيافة وأنا أتساءل اليوم اين هي الدول العربية التي غابت فأصبحت أروبا اقرب منها، فأرجو ان تستفيق ضمائر شعوب العرب وليس حكامها وان تفتح ابوابها للاجئين السوريين وخاصة الاطفال الغير مصحوبين بذويهم ورعايتهم ليشعروا بالأمان ونشعر نحن بوجود النخوة العربية.

*- ان اللاجئين السوريين بحاجة ماسة لكل انواع المساعدات فلما نجد أكثر المتبرعين من غير العرب والمسلمين، فلماذا لا توجه زكاة المسلم لمساعدة اخيه اللاجئ ، لذا يجب ان نعمل على احياء حملات تحسيسية من اجل عمليات تبرع سواء بالأموال وان لم يكن فبالطعام والمياه والملبس...الخ.

*- توفير منح للدول المجاورة والمضيفة للاجئين السوريين ،و تقدم من الهيئات الدولية ومن الدول الغنية وتقدر هذه المنح المالية بحسب النسبة المئوية لعدد اللاجئين لتقليل الاثر الاقتصادي السلبي للازمة على هذه البلدان لا سيما الدول التي لها حدود مع سوريا.

آخرا انها دعوة "لا ننسى اهلنا في سوريا وخاصة الاطفال لأنهم مستقبلها، يجب ان يتحرك المجتمع الدولي لإنقاذ جيل بأكمله من الضياع، لقد باتت الحاجة ماسة الى ايجاد حلول بعدما زادت معانات الاطفال وأصبحوا الاكثر استهدافا لان ما يجرى في سوريا اليوم هو القضاء على جيل كامل، فلابد من

العمل من اجل وقف هذه الحرب- فكفى حربا في سوريا- لإعادة بناء اجيالها وعودة الحياة والحرية لأبنائها، ويمكن القول ان عملية انقاض اطفال سوريا تعتبر من اهم واكبر القضايا التي تسعى اليونيسيف تحقيقها منذ تأسيسها، وكل ما قامت به اليونيسيف اتجاه اطفال سوريا جدير بالاهتمام لكنه غير كاف اذا ما ارادت الحصول على جائزة نوبل للسلام وهذا لن يكون إلا اذا صنعت السلام لأطفال سوريا.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

أ-كتب اللغة العربية:

1- التنظيم الدولي: د.عائشة راتب ، دار النهضة العربية، 1998، ص 252.

2- حماية حقوق الأطفال والنساء في القانونين الدولي والداخلي: د.محمد شكري عبد الجواد ، بحث مقدم إلى مؤتمر إدماج إتفاقيتي "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "و" حقوق الطفل"، في مناهج كليات الحقوق، منشورات اليونيسيف، مكتب الأردن، ص 8-11.

3- حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي: د/ منتصر حمودة سعيد ،دار الجامعة العربية الاسكندرية،2007،ص 72.

4- المنظمات الدولية" هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة": د.حسين عمر، دار الفكر العربي 1993، ص 412.

ب-كتب باللغة الاجنبية:

1-The intenational law on the rights of the child: Van Bueren. 1995، p 17.

2- Droit de l'enfant- Répertoire de droit international- François Monéger, , Dalloz, tomme II. P. 6.

2- المجلات:

1- العمليات السورية من تركيا: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، النشرة الإنسانية، العدد 15 شباط 2016.

2- النزاع في الجمهورية العربية السورية، الآثار الاقتصادية الكلية والعوائق التي تعطل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، الهيئة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا أيلول 2014.

3- تقارير من اليونيسيف:

1- اليونيسيف: النتائج الإنسانية للأزمة السورية ، كانون الثاني 2015 .

2- اليونيسيف: بيان صحفي، آذار 2016.

3- اليونيسيف: الوصول للأطفال المتأثرين بالأزمة السورية، 2016.

4 - اليونيسيف: الخسارة الاقتصادية الناشئة عن الانقطاع عن الدراسة بسبب الأزمة السورية: 2015.

2. 5- اليونيسيف: المركز الصحفي ، مقال بعنوان: شراكة الاتحاد الأوروبي – اليونيسف تدعم توفير التعليم للأطفال السوريين بمبلغ 62 مليون يورو.
6- اليونيسيف، بيان صحفي، تموز 2015.
7- اليونيسيف: تقرير التعليم في خط النار، أيلول 2015.
8- تصريح صادر عن اليونيسف، كانون الثاني 2016 .
9- اليونيسيف وشركاؤه: تحديث مبادرة لا لضياع الجيل– الأزمة السورية، شباط،2016.
10- معا من أجل سوريا:"التعليم خلال الازمة"، يونيسيف - سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.
11- معا من أجل سوريا:"الصحة والتغذية"، يونيسيف - سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.
12- نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في سوريا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية 2016.
13- الجمعية الطبية السورية الأمريكية. الموت البطيء - الحياة والموت في المجتمعات السورية تحت الحصار آذار 2015.
14- مجموعة المياه والصرف الصحي من أجل الصحة، إحصائيات المياه والصرف الصحي،2016.

4- مواثيق دولية:

1- الإعلان العامّ لحقوق الإنسان.
2- العهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.
3- اتفاقيّة حقوق الطفل.
4- الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان والناس.
5- الميثاق الإفريقيّ لحقوق الطفل ورفاهه.
6- الإعلان الأميركيّ لحقوق الإنسان وواجباته.
7- الميثاق العربيّ لحقوق الإنسان.
8- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.
9- الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين لسنة 1951.
10- تفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين في زمن الحرب، 1949).
11- البروتوكول الثاني الإضافيّ الخاصّ بالحماية في النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، 1977.

3- مواقع الكترونية:

3. http:// www. unicef org /Jordan suwar /**1**
4. magazine.org/article.php?id=656&lang=ar /2
http://www.unicef.org/arabi /3

رسم تخطيطي يبين بعض الاقتراحات للتخفيف معانات اللاجئين السوريين

– فتح الحدود وعدم غلقها حفاظا على حياة اللاجئين وخاصة الأطفال.

– إنشاء مناطق سلام في المناطق الحدودية التي لا يصل اليها القتال لضمان وصول المساعدات الانسانية ومحاولة تأمين كل الاحتياجات وان لزم الامر تدخل قوات حفظ السلام.

– بناء كرفانات على مستوى المناطق الحدودية تكون بديلة عن الخيام مزودة بخزانات مياه مامونة، ومولدات كهربائية ، سواء للسكن او كمراكز تعليمية وكذلك وحدات صحية.

رسم بياني يبين توصيات وخطط اليونيسيف لإنقاذ أطفال سوريا